



أحكام البغي في الشريعة الإسلامية

د/ فيصل بن علي يحيى الزبيدي

قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية،

جامعة الحديدة، اليمن

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله:

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ } [آل عمران: ١٠٢].

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا } [النساء: ١].

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا } [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].
أما بعد:

إن مظاهر البغي من أكبر الجرائم السياسية في التشريع الإسلامي لأن الاعتداء بها يقع جماعياً بقوة تخرج على سلطان الإمام، ولذلك لا يدخل في مفهومها مجرد مخالفة رأي الإمام أو عدم طاعته^(١).

فمن أجل دراسة هذه الجريمة في المفهوم الإسلامي وتحليل أبعادها المتعددة فإنه لا بد من النظر إليها من خلال تصور شامل لنظرية الحكم في الإسلام بما يتطلب إلقاء الضوء على الجوانب السياسية الإسلامية المتصلة بهذه الجريمة.

لذا سنقسم هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين والنتائج التي توصلنا إليها:

مقدمة

المبحث الأول: تعريف البغي لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بالبغاة.

النتائج التي توصلنا إليها.

مقدمة

يرى أغلبية علماء المسلمين إن إقامة الإمامة أو الخلافة بمعناها الشرعي هي فرض من فروض الدين وبهذا يقول أهل السنة والمرجئة وجمهور المعتزلة والخوارج ولم يشذ عن هذا الرأي إلا فئة قليلة من المعتزلة والخوارج، أما الشيعة فترى الإمامة أنها ليست فرضاً فحسب بل هي ركن من أركان الإسلام فهي أساس الإسلام وقاعدة الشريعة. وتثبت الإمامة عند الجمهور والمعتزلة والخوارج بطريقة الاختيار بينما تثبت عند الشيعة الإمامية والجارودية من الزيدية عن طريق النص من الله تعالى على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم على الإمام ثم نص الإمام الذي يليه وهكذا (٢).

واجبات الأمام

يرى الفقيه الماوردي أن الإمام يلتزم بعشرة واجبات هي: —

- (١) حفظ الدين على أصوله المستقرة.
- (٢) تنفيذ الأحكام بحيث لا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم.
- (٣) حماية البيضة باستقرار الأمن وحماية الأرواح والأموال.
- (٤) إقامة الحدود.
- (٥) تحصين الثغور أي حدود الدولة بالعدد المانعة والقوة الدافعة من أجل حماية دماء المسلمين والمعاهدين.
- (٦) جهاد من عاند المسلمين واعتدى عليهم.
- (٧) جباية الفئى والصدقات من غير خوف ولا تعسف.
- (٨) تقدير العطايا من بيت المال من غير سرف ولا تقنير لمن يستحقها.
- (٩) استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة والأموال بالأمانة محفوظة.
- (١٠) أن يشرف بنفسه على أمور الدولة وان لا تشغله لذة أو عبادة عن هذا الواجب فقد يخون الأمين ويغش الناصح.

والسند الشرعي لهذه الواجبات قوله تعالى: {يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله} [سورة ص: ٢٦].
والسند الشرعي الثاني هو قول الرسول (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) (٣).

الرقابة في الدولة الإسلامية:

إن الدولة الإسلامية هي دولة الشرع لأن الحاكم مقيد بأحكام الشريعة كما أن المحكوم مقيد بتلك الأحكام أيضا فهي ليست دولة رجال يضعون ما يحلو لهم من قوانين وأنظمة من أجل تثبيت أركان حكمهم:

ومن هذا المنطلق نجد أن الفقه الإسلامي هو فقه الأدلة لأن الرأي الفقهي يستمد قوته من الدليل الذي يعتمد عليه، وهذا هو سر ازدهار الفقه الإسلامي على يد المجتهدين لأنه في مسائل الاجتهاد ينحصر البحث في نفس الدليل الشرعي ولا يوجد مجال في هذه المسائل لتفضيل الرجال، فالأصل أن المجتهدين لا يقلدون بعضهم بعضا ولم ينكرو مخالفة الأدنى للأعلى في مسائل الفقه والفرائض فإن زيد بن ثابت ورث الأخوة مع الجد وهو بذلك يخالف أبا بكر الصديق الذي قضى بإسقاطهم بالجد^(٤)، كما أن أصحاب أبي حنيفة يخالفونه في كثير من المسائل الفقهية.

ومن استقراء التجربة الإسلامية نجد ميدان الرقابة الإسلامية عرفت ثلاث وسائل من الرقابة كلها تهدف إلي حماية المجتمع وأفراده من ظلم بعضهم بعضا أو من ظلم الحاكم للأفراد وهذه الوسائل هي:

١. الحسبة:

وتتركز وظيفة الحسبة الرقابية في حماية أفراد المجتمع من تعدي بعضهم على بعض سواء كان هذا التعدي اقتصاديا أو أخلاقيا أو مهنيا أو حضاريا... الخ فكان من واجب المحتسب أن يقوم بالأعمال التي تحفظ حقوق الفرد وحقوق المجتمع عن طريق الالتزام بتعاليمها من قبل العامة حكاما ومحكومين^(٥)

٢- ولاية المظالم

وتهدف هذه الوسيلة إلى حماية الأفراد من الحكام والمتنفذين لردعهم عن التعدي على المواطنين وإعادة الحقوق إلى أصحابها كما تهدف إلى حماية صغار الموظفين من كبارهم...^(٦)

٣- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وهنا ينتصب كل مواطن رقيب على نفسه وعلى غيره بالتزام أحكام الشرع بجميع جوانبها العقائدية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية... وهذا النوع من الرقابة ينبثق من فئات الشعب المختلفة^(٧).

المبحث الأول: تعريف البغي لغة واصطلاحاً

تعريف البغي لغة:

البغي لغة: الظلم والتعدي، والعدول عن الحق، والفجور، وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذي هو حد الشيء، فهو بغي ومنه قوله تعالى: (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) [الحجرات: ٩]، كما يعني الظلم ومجاوزة الحد^(٨).
ويأتي بمعنى الطلب^(٩) كما في قوله تعالى (ما كنا نبغي)^(١٠).

ويأتي بمعنى بغي على الناس بغيّاً: أي ظلموا واعتدى، فهو باغ والجمع بغاة، وبغى: سعى بالفساد، ومنها الفئة الباغية. والفقهاء لا يخرجون في الجملة عن هذا المعنى إلا بوضع بعض قيوفي التعريف فقد عرفوا البغاة بأنهم: الخارجون من المسلمين عن طاعة الإمام الحق بتأويل، ولهم شوكة. ويعتبر بمنزلة الخروج: الامتناع من أداء الحق الواجب والذي يطلبه الإمام، كالزكاة. ويطلق على غير البغاة اسم (أهل العدل) وهم الثابتون على موالة الإمام^(١١).

تعريف البغي اصطلاحاً:

تعريف البغاة اصطلاحاً: هم أهل شوكة ومطاع خالفوا الإمام بشرط تأويل لا باطل قطعاً^(١٢)

أ - وعرف الأحناف البغاة: ١- بأنهم كل فئة لها منعة يتغلبون ويجمعون ويقتلون أهل العدل بتأويل^(١٣)، ٢- وعرفوه أيضاً: بأنهم الخارجون عن الإمام الحق بغير حق فلو كان خروجهم بحق فليسوا بغاة^(١٤) ٣- ومن تعريفهم للبغاة: هو خروج فئة لها منعة بالقوة على الإمام الحق بغير حق ولكن بتأويل.

ب - وعرف المالكية البغاة: بأنهم الذين يقاثلون على التأويل والذين يخرجون عن الإمام أو يمتنعون من الدخول في طاعته أو يمتنعون حقاً وجب عليهم كالزكاة^(١٥).

ج - وعرف الشافعية البغاة: بأن الباغي هو المخالف للإمام الخارج عن طاعته بامتناعه عن أداء ما وجب عليه ويشترط في البغاة المنعة وخروجهم عن قبضة الإمام وأن يكون لهم تأويل يعتقدون أنه يبرر خروجهم عن الإمام أو منع الحق المتوجب له (١٦)، كما عرفوه أيضاً بأن البغاة: هي فرقة خالفت الإمام بتأويل ولها شوكة يمكنها مقاومة الإمام (١٧).

د - وعرف الحنابلة البغي: بأن البغي هو خروج قوم لهم شوكة ومنعة على الإمام بتأويل سائغ (١٨). وهذا هو ما نختاره تعريفاً للبغي في الاصطلاح الشرعي . لأنه أشمل وأعم.

والفرق بين الباغي والمحارب: أن المحارب يخرج فسقاً وعصيانياً على غير تأويل، والباغي: هو الذي يحارب على تأويل، فيقتل ويأخذ المال، وإذا أخذ الباغي ولم يتب، فإنه لا يقام عليه حد الحرابية، ولا يأخذ منه ما أخذ من المال وإن كان موسراً، إلا أن يوجد بيده شيء بعينه، فيرد إلى صاحبه، ويكون للبغاة قوة ومنعة في مكان يتحصنون به (١٩)

المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بالبغاة

وقد قسمت هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: قتال البغاة وإستتابتهم.

إذا كان البغاة لهم منعة (مكان محصن) وشوكة (سلاح) يدعوهم الإمام إلى التزام الطاعة، ودار العدل، والرجوع إلى رأي الجماعة أولاً، كما يفعل مع أهل الحرب. فإن أبوا ذلك قاتلهم أهل العدل حتى يهزمهم ويقتلوهم، ويجوز قتل مدبريهم وأسراهم، والإجهاز على جريحهم عند الحنفية خلافاً لجمهور الفقهاء (٢٠) ولا يبيداهم الإمام بالقتال حتى يبدووه، لأن قتالهم لدفع شرهم. ودليل هذه الأحكام: هو قوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى، فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحو بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) [الحجرات ٤٩: -٩] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه (إنك تقاتل على التأويل كما تقاتل على التنزيل) (٢١)

ولا بأس أن يقاتل البغاة بسلاحهم، ونرتفق بخيولهم إن احتاج المسلمون إليه؛ لأن للإمام إن يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة، ففي مال البغي أولى. وأما أموالهم فيحبسها عنهم الإمام إلى أن يزول بغيتهم، فإذا زال ردها إليهم؛ لأن أموالهم لا تحل للتملك بالاستيلاء لكونهم مسلمين (٢٢)

المطلب الثاني: شروط البغاة.

لا تثبت هذه الأحكام في حق البغاة إلا إذا توفرت فيهم الشروط التي ذكرها الفقهاء وهي:

(١) أن يكونوا طائفة فيهم منعة يحتاج الإمام في كفهم إلى عسكر، فإن لم يكن فيهم منعة، وإنما هم عدد قليل فهم قطاع طريق (٢٣)، لما روي: أن عبد الرحمن بن ملجم قتل علي بن أبي طالب وكان متأولاً في قتله، ولم ينتفع بتأويله، فأقيد به، ولم يكن في طائفة ممتنعة، بل كانوا ثلاثة رجال تبايعوا على أن يقتلوا علياً ومعاوية وعمرو بن العاص في يوم واحد (٢٤).

(٢) أن يخرجوا من قبضة الإمام فإن لم يخرجوا من قبضته فلا يسمون بغاة لما روي: أن رجلاً قال على باب المسجد وعلي رضي الله عنه يخطب على المنبر (لا حكم إلا لله ورسوله) تعريضاً له في التحكيم في صفين فقال علي: كلمة حق أريد بها باطل ثم قال: (لكم علينا ثلاث: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم الفياء ما دامت أيديكم معنا، ولا نبدأكم بالقتال) فاخبر أنهم ما لم يخرجوا من قبضته لا يبدأهم بقتالو لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض للمنافقين في المدينة فلأن لا يتعرض لأهل البغي وهم مسلمون أولى (٢٥).

(٣) أن يكون لهم تأويل سائغ، مثل أن تقع لهم شبهة يعتقدون فيها الخروج على الإمام، أو منع حق الإمام عليهم، وإن أخطئوا في ذلك، كما أول بنو حنيفة منع الزكاة بقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم) [التوبة: ١٠٣] فالآية تدل على دفع الزكاة إلى من صلاته سكن لهم وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما أبو قحافة فليست صلاته سكناً لنا، ولذلك لما انهزموا قالوا: والله ما كفرنا بعد إيماننا، وإنما شحنا على أموالنا (٢٦).

- ٤) لا يجب عليهم ضمان ما أتلفوا في القتال
- ٥) وجوب قتال كل من عليه حق فمنعه.
- ٦) لا يبدأهم الإمام بالقتال حتى يرأسلهم ويسألهم، ما ينقمون؟ فإن ذكروا مظلمة ردها، وإن ذكروا شبهة كشفها، وبين لهم وجه الصواب (٢٧)
- ٧) أما إن رجعوا إلى أهل العدل فيكيف عنهم الإمام لقوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) [الحجرات: ٩] وهكذا لو ألقوا سلاحهم واستسلموا لم يجز قتالهم لأن الحال ترك القتال والرجوع إلى الطاعة.
- ٨) إذا انهزموا لم يجز اتباعهم، ولا يجهز على جريحهم، ولا يتبع مدبرهم، ولا يقتل أسيرهم لحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يتبع مدبرهم، ولا يجاز على جريحهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يقسم فيئهم) (٢٨).
- ٩) ولا يحل لأهل العدل أن يأخذوا أموال أهل البغي لقوله صلى الله عليه وسلم (ولا يقسم فيئهم).

المطلب الثالث: حكم البغي.

ركن البغي خروج فئة ذات شوكة ومنعة بالقوة على الإمام (أي إمام المسلمين) بتأويل سائغ ويريدون بهذا الخروج والتمرد عصيانه وخلعه عن منصب الإمامة وتحتيته عن الولاية، وهذا الخروج حكمه التحريم شرعا.

والدليل على التحريم قوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) [الحجرات: ٩]

ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من نزع يده من طاعة إمامه فإنه يأتي يوم القيامة ولا حجة له» الحديث (٢٩) وفي الحديث: «عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» (٣٠)، قال ابن قدامة -: (وإن من أتفق المسلمون على إمامته وبيعته ثبتت إمامته، ووجبت معونته لما ذكرنا من الحديث والإجماع، وذلك لما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين وإراقة دمائهم وذهاب أموالهم، ويدخل الخارج عليه، أي الخارج على إمام المسلمين في عموم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث: «عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ^(٣١) فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَأَضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّا مَنْ كَانَ) ^(٣٢) فمن خرج على من ثبتت إمامته باغيا وجب قتاله^(٣٣)، وينبغي للإمام قبل قتالهم تقديم النصيح والإرشاد لهم، وأن يطلب منهم العدول عن بغيتهم والرجوع إلى الطاعة ولزوم الجماعة، وأن يسألهم عن سبب خروجهم، فإن كانت لهم شبهة كشفها الإمام لهم، وإن ادعو ظلما وقع عليهم رفعه عنهم^(٣٤).

المطلب الرابع: حد البيغي.

قتالهم واستتابتهم والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة [الحجرات : ٩]
(وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى
فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) [الحجرات : ٩]
وقد أجمعت الأمة على قتال البيغاة إذا توفرت فيهم الشروط التي ذكرها الفقهاء^(٣٥)

النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال كتابة هذا البحث هي:

- ١) أن الشريعة الإسلامية أقامت مجتمعاً متماسكاً متكافلاً سيماء التعاون والتكاتف قلما تظهر فيه بغي.
 - ٢) في حال ظهور البغي والخروج على الحاكم بقوة القهر والغلبة تأتي الشريعة الإسلامية لتضع المعالجات لهذا البغي فتجعل الإمام قبل قتالهم أن يحاورهم ويعرف لماذا خرجوا عليه فإن كان لهم شبهة أزالتها، وإن كان لهم مظلمة كشفها وهكذا نعالج هذه الظاهرة.
 - ٣) البغي سببه أن بعض الولاة تظلم شعوبها لذا فالشريعة الإسلامية تبعد الوالي عن الظلم وتأمره بالعدل وتجعله تحت ظل الرحمن يوم لا ظل إلا ظله ولذا تعالج البغي قبل وقوعه.
 - ٤) الدولة الإسلامية هي دولة تحكيم الشرع لذا لا تجد الخلافات فيها، وإذا وجدت سرعان ما تجد الحلول فيها.
 - ٥) مقومات الدولة الإسلامية قوية جداً وهي المراقبة التي نجد الدولة الإسلامية تتميز بها وهي قمة الديمقراطية التي لا توجد في الغرب ومنها الحسبة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتزام الحاكم بالشرع.
 - ٦) نجد أن أحكام الشريعة الإسلامية في البغاة مناسبة في حقهم، فالعقوبة للباغي مناسبة في حقه، وقبل تطبيق العقوبة نجد أن الشريعة الإسلامية أعطته فرصة للرجوع والتوبة وعدم مخالفة الجماعة.
- وفي الختام ندعو الله عزوجل أن يوفق المجتمعات الإسلامية للرجوع إلى شرع الله والتمسك به وتطبيقه لتعيش المجتمعات الإسلامية في عزة واطمئنان ورخاء وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجع

- ١- أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية ، د. محمد أبو حسان ، ص ٦ ، ط ١ عام ١٩٨٧ م ، مكتبة الأردن .
- ٢- التدابير الجزية والوقائية في التشريع الإسلامي لتوفيق على وهبة ص ١٥ ط ١ عام ١٩٨١ م دار اللواء الرياض
- ٣- الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦ دار الكتب العلمية بيروت ط عام ١٩٧٨ م
ابن عقيل : كتاب القانون ، الجزء الثاني ص ٦٠٤ .
- ٥- الحسبة في الإسلام لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ص ٩-١٠ ط ١ عام ١٩٨٣ م مكتبة دار الأرقم
- ٦- أحكام الجريمة والعقوبة للدكتور محمد أبو حسان ص ٣٧٩ ط ٢ عام ١٩٨٧ م مكتبة المنار الأردن
- ٧- الحسبة في الإسلام مرجع سابق ص ١٥ .
- ٨- لسان العرب ، لابن منظور ، ج ١٨ ، ص ٨٠-٨٤ ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ترتيب القاموس المحيط ، للزواوي ، ج ١ ، ص ٢٩٩ ، ط عام ١٩٧٩ م دار الكتب العلمية بيروت ، ٠ ، البيان في مذهب الأمام الشافعي ج ٧/١٢ ط دار المنهاج . ط ٤ عام ٢٠٠٢ م دار الفكر المعاصر - بيروت .
- ٩- الفقه الإسلامي وأدلته ٥٤٧٨/٧ .
- ١٠- الكهف/٦٤ .
- ١١- الموسوعة الفقهية الكويتية ١٨٠/٩
- ١٢- اخلاص الناويفي إرشاد الغاوي إلى مسالك الخاوي لابن المقرئ) ج ٣/٢٦٦ دار الكتب العلمية بيروت .
- ١٣ - الاختيار لتعديل المختار ، للموصلبي ، ج ٤ ، ص ٢٣٨ ط ٢ عام ١٩٥١ م ، ألبابي ، القاهرة .
- ١٤ - اللباب في شرح الكتاب الميداني ، ج ٤ ، ص ١٥٣ ، ط عام ١٩٨٠ م ، المكتبة العلمية ، بيروت (ويعرف بمختصر القدوري في فروع الفقه الحنفي) .
- ١٥ - القوانين الفقهية ، لابن جزري ، ص ٢٣٨ ، ط عام ١٩٧٧ م ، دار القلم ، بيروت
- ١٦ - كفاية الخيار في حل غاية الاختصار ، الحصني ، ج ٢ ، ص ١٩٨ ، ط عام ١٩٥٤ م ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- ١٧ - الوجيز ، للإمام الغزالي ، ج ٢ ، ص ١٦٤ ، ط عام ١٩٧٩ م ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١٨ - المحرر في الفقه ، لأبو البركات ، ج ٢ ، ص ١٦٦ ، ط عام ١٩٥٠ ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة .
- ١٩- مرجع سابق -١٩- الفقه الإسلامي وأدلته ٥٤٧٩/٧ د/وهبه الزجيلي ٢٠٠٢ م
- ٢٠- حاشية الدسوقي: ٣٠٠/٤ ، مغني المحتاج : ١٢٧/٤ ، المغني : ١١٤/٨ ، الكتاب مع اللباب : ١٥٤/٤ وما بعدها
- ٢١- رواه احمد وأسنده حسن عن أبي سعيد الخدري قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (فيكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتل على تنزيله) وفي رواية (إن منكم) مستد أحمد ٣/٣١ المكتب الاسلامي بيروت .

- ٢٢- المسوط " ١٠ / ١٢٤ ، البدائع: ١٤٠/٧ وما بعدها ، فتح القدير: ٤/٤١٤ ، وما بعدها ، تبين الحقائق : ٢٩٥/٣ ، كتاب مع اللباب: ١٥٥/٤ .
- ٢٣- البيان للعمرائي ج ١٢/١٦ .
- ٢٤- المغني لبن قدامة ج ٨/١٠٦ والمصنف لعبد الرزاق رقم ١٨٥٩٥ .
- ٢٥- الأم للشافعي ٤/٢١٧ ط زهري ، والمصنف لعبد الرزاق رقم ١٨٦٥٥ ، وكتر العمال رقم ٣١٥٤٢ ، والمغني لابن قدامة ٨/١١٢
- ٢٦- تلخيص الحبير ٤/١٥
- ٢٧- البيان / ١٢/ ٢٠
- ٢٨- المستدرك للحاكم ٢/١٥٥ والبيهقي في السنن الكبرى ٨/١٨٢ وقال الذهبي في تلخيص المستدرك فيه كوثر متروك .
- ٢٩- رواه مسلم في الامارة رقم ٦٥ باب خيار الأئمة وشرارهم ط ١ عام ١٩٩٥ م دار احياء التراث العربي
- ٣٠- رواد البخاري في الفتن / ٧ ، ورواه مسلم في كتاب الايمان رقم ١٦١ ، ورواه الترمذي في الحدود رقم ٢٦ .
- ٣١- هنات وهنات : هنات : جمع هنة وتطلق على كل شيء والمراد بها هنا الفتن والأمر الحادثة ، انظر : النووي على شرح مسلم ، ج ١٢ ، ص ٢٤١ ، مرجع سابق .
- ٣٢- رواه مسلم في كتاب الإمارة ، انظر : مختصر صحيح مسلم ، ص ٣٣٤ ، رقم الحديث : ١٢٣٤ ، مرجع سابق .
- ٣٣- المغني ، لأبن قدامة ، ج ٨ ، ص ١٠٧ ، مرجع سابق .
- ٣٤- المفصل في أحكام المرأة ، د، عبد الكريم زيدان ، ج ٥ ، ص ٢٩٢ ، مرجع سابق .
- ٣٥- الفقه الإسلامي وأدلته ، د، وهبه الزحيلي ، ج ٦ ، ص ١٤٢ . مرجع سابق .

